

<https://doi.org/10.37375/bsj.v7i20.3633>

## الإكمال في جواز نصب ما وصف من المنادى المفرد المعرف بالقصد والإقبال

د. حسن السنوسي محمد الشريف

\*د. حسين الهادي محمد الشريف

تاريخ النشر: 2025 / 11 / 17

اجازة النشر: 2025 / 10 / 8

تاريخ الاستلام: 2025 / 8 / 15

**المستخلص:** تناول هذا البحث مسألة من مسائل أسلوب النداء، الذي يعد من الأساليب النحوية المهمة، لاستعماله كثيراً في كلامنا اليومي، حين نستدعي أو نريد إقبال أي شخص إلينا، ولأي أمر من الأمور، سواء أكان هذا الاستدعاء أم الإقبال تحقيقاً أم تقديرًا، وهو من الأساليب التي ميزت اللغة العربية عن سائر اللغات، فزادتها جمالاً ومرونة في مخاطبة الآخرين حسب ما اقتضاه السياق والمقام، هذا الخطاب يجعل منه صورة تعبيرية دقيقة وقوية في أنواع الخطاب المختلفة، المؤدي إلى التواصل والاستجابة بالسلوك السليم الذي يجذب المخاطب، وتبين المشاعر والأحاسيس، وبالتالي إظهار التقدير والاحترام له من خلالها.

وتتمثل هذه المسألة في جواز نصب ما وصف من المنادى المفرد المعرف بالقصد والإقبال، حيث تطرق الباحثان لهذه المسألة وما تفرع عنها من مسائل، كاختلاف النحاة في علة بناء العلم في النداء والنكرة المقبل عليها، والنكرة المقبل عليها يكون تعريفها بالإقبال، أو بـ (أل) محذوفة، كما نقل آراء طائفة من النحاة وخلافاتهم في هذه المسائل.

**الكلمات المفتاحية:** الإقبال، القصد، النداء، الجواز، المنادى المفرد.

### The Permissibility of Accusative the Described Definite Singular Vocative with Intent and Addressing

Dr. Hussein AlHadi AShareef

Dr. Hassan Al-Senussi Al-Sharif

**Abstract:** This research addresses a key issue within the vocative construction, an important grammatical structure frequently used in daily speech when summoning or calling someone for any purpose—whether literally or figuratively. This structure is one of the features that distinguish the Arabic language from others, enhancing its beauty and flexibility in addressing others according to context and situation. It serves as a specific and powerful expressive implement in various forms of communication, fostering effective interaction and eliciting appropriate responses while conveying emotions, respect, and appreciation.

The specific issue examined here is the permissibility of declining the described definite singular vocative when used with intent and addressing. The researchers explore this issue and its related sub-topics, such as the differing opinions among grammarians regarding the reason for declension in the case of proper nouns and indefinite nouns that are addressed (where definiteness is established through addressing or an implied omitted article). The study presents the views of various grammarians, their disagreements, and the evidence they cite to support their positions.

**Keywords:** Addressing, Intent, Vocative, Permissibility, Singular Vocative.

\* أستاذ اللغويات المشارك، قسم اللغة العربية، كلية التربية/ الجامعة الأسمرية الإسلامية، زليتن، ليبيا

[h.ashreef@asmarya.edu.ly](mailto:h.ashreef@asmarya.edu.ly)

أستاذ اللغويات المشارك، قسم اللغة العربية، كلية الآداب، الجامعة الأسمرية الإسلامية، زليتن، ليبيا

[h.alshareef@asmarya.edu.ly](mailto:h.alshareef@asmarya.edu.ly)

## المقدمة:

الحمد لله رب العالمين، والصلاة والسلام على خاتم الأنبياء والمرسلين، سيدنا محمد وعلى آله وصحابه أجمعين، ومن سار على نهجهم إلى يوم الدين، وبعد:

فإن اللغة العربية تفوقت على اللغات الأخرى بكثرة القواعد التركيبية النحوية، والأساليب اللغوية، ومن بين الأساليب النحوية أسلوب النداء، ويعد هذا الأسلوب من الأساليب اللغوية المستعملة كثيراً في كلام العرب حينما يستدعون أو يريدون إقبال أي شخص إليهم ولأي أمر من الأمور، سواء أكان هذا الاستدعاء أم الإقبال تحقيقاً أم تقديرًا، وهو من الأساليب التي ميزت اللغة العربية عن باقي اللغات، فزادتها بلاغةً وجمالاً ومرونة في مخاطبة الآخرين حسب ما يقتضيه المقام والسياق، هذا الخطاب يجعل منه صورة تعبيرية رصينة وقوية في أنواع الخطاب المختلفة، المؤدي إلى التواصل والاستجابة بالسلوك السليم الذي يجذب المخاطب، وتبين المشاعر والأحاسيس، وبالتالي إظهار التقدير والاحترام له من خلالها.

وقد كانت لعلماء اللغة جهوداً في إظهارها بما يليق بها، فبينوا لنا أسراراً كثيرة من لطائفها، وتركوا لنا مصنفات كثيرة كانت نتاج فكرهم، وإعمال عقولهم، وجعلوها سهلة وواضحة وميسورة لنا، فلم يضنوا علينا بأرائهم ونتائجهم التي توصلوا إليها من خلال دراستهم لموضوعات وأساليب متعددة في اللغة، لا سيما أسلوب النداء وما يتعلق به من مسائل، ومن هذه المسائل مسألة جواز نصب ما وصف من المنادى المفرد المعرف بالقصد والإقبال، فكانت مسألة حافلة بأراء وأفكار أهل اللغة باختلاف عصورهم، ومن هنا انبثقت فكرة دراسة هذه المسألة من الباحثين، إسهاماً منهما في توضيح أحكامها لطلبة العلم، فمثل هذه الدراسات والأبحاث تأخذ بيدهم إلى بناء شخصيتهم ومهاراتهم اللغوية، وتساعدتهم في تعزيز تفكيرهم، وتوسيع مداركهم.

## مشكلة البحث:

تتمثل مشكلة البحث في تباين آراء النحاة وتغايرها حول مسألة حكم نصب ما وُصف من المنادى المعرف بالقصد والإقبال، وما تفرّع من ذلك من خلافات متعددة في بيان علة بناء العلم في النداء، وكذلك تحرير وجه تعريف النكرة المقبلة على المنادى المفرد، واضطراب النحويين واختلافهم في فهم الشواهد اللغوية والنحوية، وتأويلها، ويحدد الباحثان مشكلة بحثهما في التساؤلات التالية:

1. ما مفهوم النداء، والقصد، والإقبال؟
2. هل تختلف النحاة في بيان علة بناء العلم في النداء والنكرة المقبل عليها؟
3. هل النكرة المقبل عليها تعرف بالإقبال، أو تعرف بـ (أل) محذوفة؟
4. هل تختلف النحاة وتنازعوا في توجيه بعض الشواهد التي تحيز نصب ما وصف من المنادى المفرد المعرف بالقصد والإقبال؟

## أهداف البحث:

1. بيان أسلوب النداء وأهميته في اللغة العربية.
2. إظهار آراء النحاة وخلافاتهم في بعض مسائل أسلوب النداء، كاختلافهم في بيان علة بناء العلم في النداء والنكرة المقبل عليها، وتعريف النكرة المقبل عليها يكون بالإقبال، أو بـ (أل) محذوفة، وجواز نصب ما وصف من المنادى المفرد المعرف بالقصد والإقبال، والشواهد المعتمد عليها في إثبات صحة آرائهم.

3. تزويد الباحثين وطلبة العلم ببحث يبين خلاف النحاة في مسألة من مسائل أسلوب النداء.  
أهمية البحث:

تكمن أهمية البحث في تناوله مسألة جواز نصب ما وصف من المنادى المفرد المعرّف بالقصد والإقبال؛ فهو بالأهمية بمكان في إثراء الدرس اللغوي، ويمكن أن يستفيد طلبة العلم من نتائجه؛ لمعرفة خفايا هذه المسألة.  
منهجية البحث:

اعتمد الباحثان المنهج الوصفي التحليلي في دراسة هذا المسألة؛ لتحقيق أهداف البحث.  
خطة البحث:

استهل الباحثان هذا البحث بمدخلٍ للتعريف تعريف النداء والقصد والإقبال لغة واصطلاحًا، ثم درسنا مسألة جواز نصب ما وصف من المنادى المفرد المعرّف بالقصد والإقبال، وما انبثق عنها من مسائل فرعية، كعلة بناء العلم في النداء والنكرة المقبل عليها مثلاً، ثم جعلنا خاتمة لما توصلنا إليه، وأتبعناها بقائمة للمصادر والمراجع التي اعتمدنا عليها في البحث، والله ولي التوفيق.  
الدراسات السابقة:

لم يجد الباحثان دراسة سابقة نظير دراستهم لهذه المسألة، سوى ما انتشر هنا وهناك في ثنايا المصنفات النحوية.

أولاً: تعريف النداء والقصد والإقبال لغة واصطلاحاً:

النداء لغة: هو الصوت، ويضم معه الدعاء، والرغاء، والصرخ، والاجتماع، وناداه مُناداةً ونداء، أي: صاح به، ويقال للرجل ذي الصوت الحسن: إنَّ الرجل أُنْدى، فالنداء هو الدعاء بأي لفظ أو صوتٍ يشعر بالنداء، أو الإشارة إلى أي إنسان يفهم من خلالها أنك تناديه فيُقبل.

(الجوهري، 1987هـ، ج6، ص2505).

أما في الاصطلاح: هو طلب الإقبال بحرفٍ من أحرف النداء. (الأبدي، 2001م، ص466).

وأحرف النداء: (الهمزة) لنداء القريب، نحو: أزيد أقبل، و(أي)، و(وآ) و(أيا)، و(هيا) للبعيد ونحوه، كالساهي، والنائم، سواء أكان هذا النداء تحقيقاً، نحو قوله تعالى: ﴿إِبْرَاهِيمُ أَعْرِضْ عَنْ هَذَا﴾ (هود: 76)، أم تقديراً، نحو قوله تعالى: ﴿يُوسُفُ أَعْرِضْ عَنْ هَذَا﴾ (يوسف: 29).

أما القصد لغة: فهو إتيان الشيء، وتقول: قَصَدْتُه، وقَصَدْتُ له، وقَصَدْتُ إليه بمعنى، وقَصَدْتُ قَصْدَهُ: نحوْتُ نحوه أو اتجأه.  
(الجوهري، 1987م، ج2، ص525).

أما في الاصطلاح: فهو توجيه النداء إلى شخص معين بذاته، من دون شرط حضوره جسدياً، أو الاستجابة بشكل آتٍ، نحو قوله تعالى: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا﴾ (البقرة: 104)، وهذا النداء موجه لعامة المؤمنين، لا لأناس بذاتهم، ونحو: يا زيد، انصت إليّ عندما أحدثك، فالنداء هنا موجه لزيد وإن لم يكن حاضراً أمامك، أو منتبهاً إليك. (الفارسي، 1996م، ص187).

والإقبال لغة: القبل نقيض البعد، وأقبل فُبلَكَ، أي: أقصد قصدك وأتوجه نحوك، والقبْل: نَشْرٌ من الأرض يستقبلك.  
(الجوهري، 1987م، ج5، ص1795-1797).

أما في الاصطلاح: فهو الإشارة إلى طلب انتباه المنادى، وحضوره بشكل فعليٍّ حسيٍّ أو معنويٍّ، مع استجابة فورية للمخاطب، نحو قوله تعالى: ﴿يَا مُوسَى أَقْبِلْ وَلَا تَخَفْ﴾ (القصص: 31)، فالله -عز وجل- طلب من موسى -عليه السلام- الإقبال والاستجابة بشكل فوري وآني، ونحو: يا زيد اقرأ الآن. (الفارسي، 1996م، ص187).

فأسلوب النداء -إذن- في العربية هو توجيه الخطاب إلى شخص ما لجذب انتباهه أو مخاطبته مباشرة، ولأسلوب النداء أحكام وأدوات متعددة، ومن بينها القصد والإقبال، ويستعمل هذان المصطلحان في سياقات معينة؛ ليفيداً معاني محددة للمخاطب والمخاطب.

ثانياً: مسألة جواز نصب ما وصف من المنادى المفرد المعرف بالقصد والإقبال:

من المعلوم أن المنادى في العربية لا يخرج عن ثلاث، إما أن يكون مفرداً، وإما مضافاً، وإما شبيهاً بالمضاف، والمنادى المفرد ثلاثة أنواع، هي: كونه معرفة، أو نكرة مقصودة، أو نكرة غير مقصودة، قال ابن مالك:

وَابْنُ الْمَعْرِفِ الْمَنَادَى الْمَفْرَدُ \* عَلَى الَّذِي فِي رَفْعِهِ قَدْ عُهِدَا

(ابن مالك، 2018م، ص75).

يتضح من البيت المذكور أن المعرف المنادى المفرد يُبنى على ما يُرفع به لو كان معرفاً في باب الإعراب، فيُبنى على الضم، نحو يا زيد، ويُبنى على الألف في المثني، نحو: يا زيدان، ويُبنى على الواو في جمع المذكر السالم، نحو: يا زيدون، كما أنه يبنى على الضم في المركب المزجي، نحو: يا سيوي، والمركب العددي، نحو: يا أحد عشر، ويبنى على الضمة المقدرة في ألف التأنيث المقصورة، نحو: يا عيسى، وفي ياء المنقوص، نحو: يا قاضي، وهذا حكم مُطَّرد فيه.

كما أنه نحكم على المنادى بالمعرفة إذا كان ذلك التعريف سابقاً على النداء، أو حاصلاً بالنداء، إذا كان المنادى نكرة، ثم أقبل عليه، وعيَّنه بالقصد والإقبال، فبهذا صار المنادى معيَّناً، إلا أن هذا التعريف لاحق لا سبق، عكس قولنا: زيد؛ لأن التعريف فيه تعريف سابق، وهذا التعريف بقي معه التعريف والعلمية بعد النداء، ف (يا زيد) علم وهو معرفة، وهو علم أيضاً قبل جعله نداءً، وهو بالتالي ازداد وضوحاً بالنداء، وهذا قول أكثر أهل العربية، ومنهم ابن السراج، وابن عصفور، إلا أن بعضهم خالف ذلك، وذكر أنه سلب منه التعريف أولاً، ثم عُرف بالإقبال، وهو قول المبرد، والفارسي، وصحح قولهما هذا ابن عصفور، وهذا القول ضعفه ابن مالك، ورده بما لا يمكن سلب تعريفه كنداء اسم الله جل جلاله، واسم الإشارة، كونهما لا يقبلان التنكير مطلقاً. (المبرد، دون تاريخ، ج4، ص205)، (الفارسي، 1996م، ص188)، (ابن السراج، دون تاريخ، ج1، ص330-331)، (ابن عصفور، 1971م، ج2، ص89)، (ابن مالك، 1990م، ج3، ص392).

أما النكرة المقصودة، فهي نوع من أنواع النداء لشخص ما، ويكون المنادى شخصاً مقصوداً بعينه عند الشخص المتكلم الذي يناديه، ومن ذلك قوله تعالى: ﴿يَا جِبَالُ أَوِّبِي مَعَهُ وَالطَّيْرُ﴾ (سبا: 10)، وقولنا: يا مسافر احرص على صلاتك، فالمقصود هنا ليس جبلاً أو شخصاً محددين، وليس أي جبل أو مسافر.

أما النكرة غير المقصودة فهي توجيه الكلام لشخص لم يُقصد بعينه، نحو قوله تعالى: ﴿يَا حَسْرَةً عَلَى الْعِبَادِ﴾ (يس: 30)، وقولنا: يا مسافراً احرص على صلاتك، فالحسرة والمسافر لم تكونا عائدين على مجموعة معينة بل على الجميع.

فالنكرة المقصودة -إذن- تستخدم عند النداء على شخص مقصود بعينه، أما غير المقصودة فتستخدم عند النداء على شخص غير مقصود بعينه.

واختلف النحاة في علة بناء العلم في النداء والنكرة المقبل عليها، فذهب بعضهم أنهما بنيا لوقوعهما موقع الضمير، وهما يشبهانه أيضاً في الأفراد والتعريف، ووقوعهما موقع الضمير يبين من أن المقبل عليهما مخاطبان، فنقول مثلاً للمخاطب: قمت، ولا نقول له: قام بكر، إذا كان اسمه بكر، ومنهم من قال إنه لما اختلط المنادى بالصوت وصاراً كالشيء الواحد، وصار مع النداء لتحريك المنادى والأصوات مبنية فصارت كأنها بعض الصوت، والنكرة غير المقبل عليها لم تكن لعدم اختلاطها بالصوت؛ لأنها لم يقبل عليها بالنداء. (المبرد، دون تاريخ، ج4، ص204)، (ابن الأنباري، 2003م، ج1، ص84)، (ابن عصفور، 1971م، ج2، ص87-88).

إن القصد والإقبال المقصود به النكرة المقصودة، وهو تعيين النية والقصد في توجيه المتكلم خطابه لشخص معين مقصود بذاته. واختلف النحاة في تعريف النكرة المقبل عليها، فذكر بعضهم أنها تعرف بالإقبال، ومنهم ابن مالك، وبعضهم الآخر ذكر بأنها تعرف ب (أل) المحذوفة، وناب عنها حرف النداء، وجوز أكثر النحاة ومنهم الخليل، وسيبويه وصف المنادي المبني على الضم، وذهب الأصمعي وبعض الكوفيين إلى عدم وصف المنادي المبني على الضم، وقال الفارسي: يجوز، وخالفه أبو حيان بأن القياس لا يجيزه، والمضاف والشبيه بالمضاف منصوبان، والمضاف من أن يضاف إلى معرفة نحو: يا غلام بكر، أو إلى نكرة، فإن كانت محضة، نحو: يا أبا رجل، ويا أبا صدق فهو نكرة، ولا يجوز أن يقصد به واحد بعينه فيعرفه بالنداء، بخلاف الجراني الذي أجاز أن يكون معينا، واسم الفاعل الماضي من قبيل ما أضيف إلى معرفة، فإن كان بمعنى الحال والاستقبال، أو كان صفة مشبهة، فبعضهم ذكر أنه يجري مجرى المضاف إلى النكرة، فلا يقصد تعريفه في النداء، وقيل يجري مجرى: يا ضارباً رجلاً، فيكون مطولاً فينصب، ويبني على الضم إذا عطفت على الاسم المنادي، نحو: يا ذاهباً وزيد، وإن عطفت على الضمير المستكن في (ذاهب) قلت: يا ذاهباً وزيد، تريد: يا ذاهباً هو زيد، وصار مطولاً، لأنه عمل في (زيد) بواسطة حرف العطف، ولو قلت: يا مشتركاً وزيد، نصب، وذكر أبو علي الفارسي نصب (يا ثلاثة وثلاثين) للطول إذا سميت بهما، وأنه لو ناديت جماعة عدتهم ثلاثة وثلاثون، قلت: يا ثلاثة والثلاثون، أو يا ثلاثة والثلاثين، وذهب ابن خروف إلى أن هذه الأسماء الأعلام تبقى حركتها الإعرابية (رفع، أو نصب، أو جر) على ما كانت عليه قبل التسمية، فإن كانت من مرفوع قلت: يا ثلاثة ويا ثلاثون... إلخ.

(الفارسي، 1996م، ص235)، (ابن عصفور، 1971م، ج2، ص87-88)، (ابن مالك، 1990م، ج3، ص392)، (أبو حيان، 1998م، ج4، ص2185-2187).

وذكر الأزهري أن النكرة المقصودة تعرف عند النداء بسبب الإقبال والقصد والنية؛ لأنه لما أقبل على الشخص وقصده فقال: يا رجل، لشخص معين أراد المتكلم هنا من اتصف بالرجولة، فعين المخاطب، وإلا فلفظ (رجل) يصدق على كل من اتصف بهذا اللفظ، فخرج عن مفهوم النكرة المقصودة، وذهب هذا المذهب أيضاً ابن مالك، بينما رأى نحاة آخرون أنه تعرف ب (أل) المحذوفة، ونابت (ياء) النداء عن (أل). (ابن مالك، 1990م، ج3، ص392)، (الأزهري، 2000م، ج2، ص211).

وقد اختلف النحاة في توجيه بعض الشواهد، ففي قوله تعالى: ﴿يَا حَسْرَةً عَلَى الْعِبَادِ﴾ (يس: 30)، ذكروا وجهين في هذا النداء، الوجه الأول: أن هذا النداء منصوب؛ لأنه منادى شبيه بالمضاف، وحجتهم لما شبهوه بالمضاف؛ اتصل به (على العباد)

وهو من تمام معناه، أو تجعله منادى نكرة مقصودة؛ كأن المراد من المنادى حسرة معينة، ولوصفها بالجار والمجرور (على العباد) نُصِبَتْ، ومن المعلوم أن المنادى النكرة المقصودة إذا وصف نصب، والوجه الثاني: أن (حسرة) مصدر، والمنادى محذوف، وتقدير الكلام: أتحسر حسرة، وقد وقع خلاف بين المفسرين في المتحسر، إلا أن معنى الآية واضح بحيث لا يستوجب خلاف بينهم، فالحسرة مصيرهم، والنتيجة التي يلقونها يوم الحساب بما كسبت أيديهم، كما أن المستهزئين بالرسول حريٌّ بهم أن يتحسروا على أنفسهم، وأن يتحسر عليهم المتحسرون من جهة الملائكة والمؤمنين من الثقلين، وتقدير الكلام: يا حسرة احضري فهذا أوانك، ولا يخفى أن النداء هنا مجازي. (مكي، 1405هـ، ج2، ص602)، (النحاس، 1421هـ، ج3، ص264)، (العكبري، 1976م، ج1، ص490)، (أبو حيان، 2000م، ج9، ص59).

أما ابن يعيش عند حديثه عن وجه الشبه بين ظروف الغايات والمنادى المفرد فذكر أن المنادى المفرد إذا نُكِرَ أو أُضِيفَ أعرب، وإذا أُفرد معرفة، بُني، على الرغم من تمكنه في السابق، و(قَبْلُ)، و(بَعْدُ) مثل المنادى المفرد، فهما إذا نُكِرَا وأُضِيفَا، أعربا، وإذا أُفردا معرفة، بُنِيا، نحو قولهم: جئتُ قَبْلُ، وجئتُ بَعْدُ، وجئتُ من قَبْلُ، وجئتُ من بَعْدُ، ومنه قوله تعالى: ﴿لِلَّهِ الْأَمْرُ مِنْ قَبْلُ وَمِنْ بَعْدُ﴾ (الروم: 4)، والمعنى المراد: من قَبْلُ كُلِّ شَيْءٍ، ومن بَعْدِ كُلِّ شَيْءٍ. (ابن يعيش، 2001م، ج3، ص105).

وذكر الفراء أن العرب آثرت النصب إذا دعت نكرة موصولة بشيء، نحو: يا ركبًا على البعير أقبل، وأنهم يرفعون في الأفراد أكثر مما ينصبون، ومن ذلك قول السفاح بن بكير [السريع]:

يَا سَيِّدًا مَا أَنْتَ مِنْ سَيِّدٍ \*\* مُوطًا الْأُكْتَفَانِ رَحْبَ الدَّرَاغِ

قَوْلٍ مَعْرُوفٍ وَفَعَالِهِ \*\* نَحَارُ أُمَمَاتِ الرِّبَاعِ الرِّتَاعِ

(الفارسي، 1996م، ص188)، (ابن مالك، 1990م، ج3، ص392)، (ناظر الجيش، 1428هـ، ج7، ص3554). وأبو حيان عقّب على قول الفراء بأنه إذا قلنا: يا رجلًا ضرب زيدًا، وجب نصب (رجل)، وإذا قلنا: يا رجل ضربت زيدًا، وجب رفع (رجل). (أبو حيان، 1997-2024م، ج13، ص254).

وما ذكره الفراء هنا يؤيده ما روي عن النبي -صلى الله عليه وسلم- في سجوده: "يَا عَظِيمًا يُرْجَى لِكُلِّ عَظِيمٍ". (السيوطي، 2005م، ج5، ص247)، (ابن مالك، 1990م، ج3، ص393)، والكسائي أجاز فيه الرفع والنصب مطلقًا. (أبو حيان، 1998م، ج3، ص120).

وذكر ابن مالك أنه يجوز إجراء المفرد المعرف بالقصد والإقبال مجرى العلم المفرد في البناء، كما أنه يجوز إجراؤه مجرى النكرة في النصب. (ابن مالك، 1990م، ج3، ص392-393).

وذكر ابن عقيل أن ابن إصبع ذكر في رؤوس المسائل أن البصريين يوجبون النصب إذا وقع فعل أو ظرف أو جملة بعد نكرة، سواء قُصِدَ واحدٌ بعينه أو لا؛ أما الفراء ففصّل في هذه المسألة، بحيث عند اتصاله بضمير الغائب يجب النصب، وعند اتصاله بضمير الخطاب يجب الرفع. (ابن عقيل، 1408هـ، ج2، ص492).

ومن الشواهد التي تناقلها أهل العربية في هذه المسألة قول ذي الرمة [الطويل]:

أَدَارًا نَحْزَوِي هَجَّتْ لِلْعَيْنِ عَبْرَةً \*\* فَمَاءُ الْهَوَى يَرْفُضُ أَوْ يَتَرَفَّقُ

والشاهد فيه نصب (أَدَارًا) كونه منادى نكرة مقصود بالنداء، والقياس فيه بناؤه على الضم، وسبب نصبه أن لفظه نكرة موصوفة بالمجرور (بِخَزْوَى)، فلحقها التنوين وطالت، ووقعت موقع صفته، فصارت بمنزلة المضاف، فكأن الشاعر أراد القول: أَدَارًا مستقرة بخزوى، واللفظ جرى على التنكير، وإن كان مقصودًا بالنداء، ونظيره مما ينتصب، وهو معرفة؛ لأن ما بعده من صلته، فصار مضارعًا للمضاف، نحو: يا خيرًا من زيد، وكذا ما نقل إلى النداء موصوفًا بما توصف به النكرة يجري عليه لفظ المنادى المنكور، وإن كان معرفة في المعنى، وهذا ما ذكره سيبويه، والمبرد، وابن جني، وابن يعيش، وابن مالك، وغيرهم. (ذو الرمة، 1995م، ص 179)، (سبويه، 1988م، ج 2، ص 199)، (المبرد، دون تاريخ، ج 4، ص 203)، (ابن جني، 1962م، ص 76)، (ابن يعيش، 2001م، ج 3، ص 105)، (ابن مالك، 1990م، ج 3، ص 392).

وسبويه عند تعرضه لمسألة إعراب النكرة غير المقصودة والشبيهة بالمضاف في أسلوب النداء، استشهد بالبيت السابق على نصب (دَارًا) مع أن لفظها نكرة، وصيرورتها بمنزلة المضاف بعد أن طالت بما بعدها من الصفة، وهي الجار والمجرور، إلا أن سيبويه ذكر في بيت مشابه للبيت السابق أنشد الطِّرِمَاح يقول فيه [السريع]:

يَا دَارُ أَقَوْتُ بَعْدَ أَصْرَامِهَا \*\* عَاثًا وَمَا يَبْكِيكَ مِنْ غَامِهَا

أنه لم يجعل (أقوت) من صفة الدار، فترك التنوين فيه، ولكنه قال: يا دارُ، ثم استرسل في الحديث عن شأنها، فكأنه لما قال: يا دارُ، أقبل على إنسان، فقال: أقوت وتغيرت، وكأنه لما ناداها قال: إنَّها أقوت يا فلان، وبهذا عُلم أن (أقوت) ليست صفة للدار. (سبويه، 1988م، ج 2، ص 199)، (الطرماح، 1994م، ص 248).

فسبويه وجه إعراب المنادى للبناء على الضم من خلال تحيُّل فيه حال الشاعر بعد ندائه للدار، فكأنما تحيَّل فيه وجود إنسان، ويقول له: إنَّها تغيرت وأقوت، فاستحضر سيبويه هنا الحالة النفسية للشاعر التي كانت تنم عن حزنٍ وألمٍ، وأنَّ الشاعر لم يجد ردًّا على الرغم من ندائه للمنادى لفترة زمنية ليست بقصيرة، بعد ندائه للمنادى، كما ذكر في موضع آخر مُتَحَيِّلًا حوارًا أنه قد يكون مررت بعبد الله أخوك، كأنَّه قيل له: من هو؟ أو من عبد الله؟، فقال: أخوك، فيجوز ف (أخوك) هنا الجر على البديل، ويجوز فيها الرفع على الخبرية إذا تحيَّلنا حوارًا وسياقًا. (سبويه، 1988م، ج 2، ص 16).

ومن الشواهد التي تناقلها أهل العربية أيضًا في هذه المسألة قول الأحوص [الوافر]:

أَلَا يَا نَحْلَةً مِنْ ذَاتِ عَرْقٍ \*\* عَلَيَّكَ وَرَحْمَةُ اللَّهِ السَّلَامُ

والشاهد فيه نصب (نَحْلَةً) كونه منادى نكرة مقصود بالنداء، وقياسه البناء على الضم، وسبب نصبه أن لفظه نكرة موصوفة بالمجرور (من ذات)، فلحقها التنوين وطالت، ووقعت موقع صفته، فصارت بمنزلة المضاف، وذكر البغدادي أن (نحلة) عند اللخمي منادى منكر، وأنها عند الأعلام منادى مقصود، ولما نُوت نصبت؛ لأن عنده أن كل نكرة تُؤنث تكون منصوبة لا غير، وإن كانت مقصودة معينة. (الأحوص، 1990م، ص 239)، (الشنتمري، 2005م، ج 1، ص 272-273)، (أبو حيان، 1998م، ج 4، ص 2185)، (السيوطي، دون تاريخ، ج 2، ص 37)، (البغدادي، 1978م، ج 6، ص 102).

وقول توبة بن الحُمَيْر [الطويل]:

لَعَلَّكَ يَا تَيْسًا نَزَا فِي مَرِيْرَةٍ \*\* مُعَاقِبُ لَيْلَى أَنْ تَرَانِي أَزُورُهَا



والشاهد: نصب (تيسًا) مع أن لفظه نكرة؛ لأنه طال بما بعده من الصفة، وهي (نزا)، ويعتبر البيت حجة في نصب النكرة في النداء. (الحُمَيْر، 1998م، ص 39)، (سيبويه، 1988م، ج 2، ص 200)، (المبرد، دون تاريخ، ج 4، ص 203)، (أبو زيد، 1981م، ص 268)، (الشاطبي، 2007م، ج 7، ص 3544).

إلا أن السيرافي والشاطبي ذكرا أن (التيس) المراد منه رجل بعينه، مقصود بذاته، وهو زوج ليلي الأخيلية، فإن كان قولهما صحيحًا لكان ظاهرًا دخوله من ضمن مسائل الشبيه بالمضاف، ولثبت أيضًا أن المعرب من المناديات أنواع ثلاثة، هي: المنكور المفرد، والمضاف، والشبيه بالمضاف، والنحويون يعدون المجرور باللام في الاستغاثة وفي التعجب الشبيه بها من ذلك بحسب الإعراب نوعًا رابعًا. (السيرافي، 2008م، ج 2، ص 17)، (الشاطبي، 2007م، ج 5، ص 270).  
ومنه أيضًا قول عبد يغوث بن وقاص [الطويل]:

يَا رَاكِبًا إِمَّا عَرَضْتَ فَبَلَّغْنِي \*\* نَدَامَايَ مِنْ جُرْأَنٍ أَلَّا تَلَاَقِيَا

والشاهد فيه نصب (راكبًا)؛ كونه منادى منكورًا؛ لأنه لم يقصد به راكبًا بعينه، بل أراد أي راكب من الرُكبان، يُبَلِّغ خبره، ولهذا لم يبينه على الضم، وبسبب أسره قال ذلك، والفراء والكسائي لا يميزان ذلك إلا أن يكون معرفة أو وصفًا لموصوف مقدر، أمّا البصريون فيجيزون ذلك، ولا يرون بأسًا فيه. (الضبي، 1930م، ص 314)، (الخليل، 1985م، ص 80)، (سيبويه، 1988م، ج 2، ص 199)، (المبرد، دون تاريخ، ج 4، ص 203)، (ابن يعيش، 2001م، ج 3، ص 105)، (ابن الناطم، 2000م، ص 403).

وذكر الأنباري أن الأصمعي كان ينشد هذا البيت برواية (يَا رَاكِبًا)، أي: بإمالة ي (راكبًا) ومن غير تنوين، ويجعلها معرفة. والرواية التي ذكرها الأنباري عن المفضل كقراءة حمزة والكسائي لقوله تعالى: ﴿يَا وَيْلَتَى﴾ (هود: 72) بالإمالة، مثل: يا عجبتي؛ لأن الإمالة ومن غير تنوين منقولة عن العرب في مثل هذه المواضع. (الضبي، 1930م، ص 314)، (ابن خالويه، 1992م، ج 1، ص 306)، (ابن مجاهد، 1400هـ، ص 464)، (الداني، 2007م، ج 3، ص 1024).  
وانفرد الخليل في الاستشهاد ببيت عبد الصمد بن المعذل [الطويل]:

أَيَا سَارِيَا بِاللَّيْلِ لَا تَحْشَ صَلَّةً \*\* سَعِيدُ بَنٍ سَلَمٍ ضَوْءُ كُلِّ بِلَادٍ

(ابن المعذل، 1970م، ص 291)، (الخليل، 1985م، ص 80).

والشاهد فيه نصب (ساريا) وهو نداء نكرة موصوفة، وقياسه البناء على الضم، إلا أن الرواية في الديوان (أَلَا قُلْ لِسَارِي اللَّيْلِ)، وهو بهذه الرواية لوجه للاستدلال به في هذا الموضع.  
وبيت آخر نسب في بعض مظانه للكميت، وليس في ديوانه [الطويل]:

فَيَا مُوقِدًا نَارًا لِعَيْرِكَ ضَوْءُهَا \*\* وَيَا حَاطِبًا فِي غَيْرِ حَبْلِكَ تَحْطُبُ

فنصب (موقدًا) وهو نداء نكرة موصوفة، وقياسه البناء على الضم.

(الخليل، 1985م، ص 80)، (أبو حيان، 1997-2024م، ج 13، ص 323)، (ابن عقيل، 1405هـ، ج 2، ص 196)، (السيوطي، دون تاريخ، ج 2، ص 36).



وقد تنازع النحاة على الاستدلال بهذه الأبيات في جواز نصب المنادى المفرد المعرف بالقصد والإقبال، فذكر المازني عند تعرضه لقول الشاعر: "أَدَارًا بِحُزْوَى" أنه لا يجوز أن يكون المنادى فيها نكرة غير مقبل عليها، وإن وُجد من ذلك شيء فنون ضرورة؛ وذلك لأن الشاعر أراد بقوله هذا دار محبوبة؛ لأنه لا يتصور أن تهيج عبرة العين، ويتفطر فؤاده على دارٍ لا يعرفها ولا يقصدها بذاتها، وكذلك قول الشاعر: "أَلَا يَا نَحْلَةً مِنْ ذَاتِ"، فالشاعر كئى عن محبوبة بالنحلة، فهي معلومة عنده، وكذلك قول الشاعر: "لَعَلَّكَ يَا تَيْسًا نَزَا"، إنما عني به زوج ليلي، وهو معلوم عنده، وألا كيف يخاطبه إن كان مجهولاً عنده.

أما الكوفيون فقالوا في (أَلَا يَا نَحْلَةً مِنْ ذَاتِ)، و(أَدَارًا بِحُزْوَى): إنها نكرة غير مقبل عليها، ورأى ابن الطراوة أنها معرفة، وما بعدها صلة لموصول محذوف، وتقدير الكلام: أَلَا يَا نَحْلَةً الَّتِي مِنْ ذَاتِ عِرْقٍ وَ (أَدَارًا الَّتِي بِحُزْوَى). (أبو حيان، 1998م، ج4، ص2185)، (السيوطي، دون تاريخ، ج2، ص37).

ورد الخفاف ما ذهب إليه المازني، ووصفه بالقول الفاسد؛ لأن سيبويه نقل ذلك في الكلام، فلا يمكن أن يكون التنوين فيه لأجل الاضطرار، وإذا التنوين فيه لم يكن لأجل الضرورة، فوجب هنا أن تكون النكرة غير مقبل عليها، ولا وجه آخر غير ذلك. (سيبويه، 1988م، ج2، ص182، ص203)، (أبو حيان، 1997-2024م، ج13، ص255).

وتابع الخفاف كلامه بأن الأستاذ أبو علي ذكر أن بعضهم جعل النكرة الموصوفة من هذا القبيل، فألزمها النصب، وخطأه في ذلك؛ لأنه يلزم منه النصب في المفرد المعرفة إذا وُصف. (أبو حيان، 1997-2024م، ج13، ص256).

وذكر أبو حيان أن الكوفيين رأوا أن تكون النكرة موصوفة أو خلفاً لموصوف شرطاً لنداء النكرة غير المقبل عليها؛ وأنه لا يجوز أن يقال: يا رجلاً؛ لعدم ورود السماع في ذلك عن العرب، كما ذكروا أن المنادى جاء منصوباً لطوله بالصفة، وذكروا أيضاً أن أصل (يا ذاهباً): يا رجلاً ذاهباً، فعندما حُذِفَ الموصوف، وأقيمت صفته مقامه بقيت منصوبة على أصلها، وإن كانت النكرة غير موصوفة في اللفظ ولا صفة في الأصل وجب بناؤها على الضم: ولا يجوز نصبها؛ لأن موجب النصب عندهم إنما هو الطول بالصفة. (أبو حيان، 1997-2024م، ج13، ص256).

أما ابن الطراوة فرأى أن المندائيات في الأبيات سالفة الذكر معارف، وعلل ذلك بأن الشاعر كيف يقول: "هجت للعين عبرة" لدارٍ لا يعرفها؟ وكيف يقول: "لعلك معذب ليلي" لِمَنْ يكون مجهولاً عنده؟ (أبو حيان، 1997-2024م، ج13، ص256).

وعقب على كلامه أبو حيان، بأن ذكر أن ما اعتقده ابن الطراوة من أن (أدَارًا) و(يا تيسًا) معارف، ولم يعتبر أن ما بعدها صفة، ادعى أن هناك صفةً محذوفةً، وهي موصولٌ، ويكون ما بعد المنادى صلةً له، وتقدير الكلام عنده: أَدَارًا الَّتِي بِحُزْوَى، ويا تيسًا الذي نَزَا، وخطأه في تقديره هذا، ورأى أبو حيان أن يكون التقدير الصحيح: يا نَحْلَةً الَّتِي مِنْ ذَاتِ عِرْقٍ، واحتج ابن الطراوة على صحة قوله بأن حذف الموصوف وإبقاء صلتها ورد كثيراً في كتاب الله عز وجل، وفي كلام العرب نثرًا شعراً، ومن ذلك قوله تعالى: ﴿وَمَا تِلْكَ يَمِينُكَ يَا مُوسَى﴾ (طه: 17)، وتقدير الكلام: وما تلك التي يمينك يا موسى، وقول العرب: (ماذا صنعت؟)، وما جاء من شعر العرب قول جرير [الوافر]:

فَمَا كَعْبُ بَنِي مَامَةَ وَابْنُ سَعْدَى \* بِأَجُودَ مِنْكَ يَا عُمَرُ الْجَوَادَا

والشاهد فيه: (عمر) منادى مفرد علم مبني على الفتح؛ وهو موصوف بـ (الجواد) المنسوب؛ أو مبني على الضم المقدر على آخره، منع من ظهوره فتح الإتيان، هذا على رأي الكوفيين؛ بدليل قوافي القصيدة المنصوبة، أما البصريون فيحملونه على أن (عمر) حذفت منه الألف، وأصله (يا عمرا) فهو كالمندوب، والألف المحذوفة كألف الندبة، والفتحة للمناسبة، لا حركة العامل، وروي (يا عمر) بالضم. (جرير، دون تاريخ، ص 107)، (الخليل، 1985م، ص 80)، (المبرد، دون تاريخ، ج 4، ص 203)، (ابن هشام، 1985م، ص 28)، (الأزهري، 2000م، ج 2، ص 218).

ومنه قول يزيد بن مفرغ [الطويل]:

عَدَسْ مَا لِعَبَادٍ عَلَيْكَ إِمَارَةً \*\* نَجَوْتُ، وَهَذَا تَحْمِيلٌ طَلِيقٌ

وتقدير الكلام: وهذا الذي تحمّلين طليق.

(ابن المفرغ، 1983م، ص 170)، (ابن الأنباري، 2003م، ج 1، ص 84)، (أبو حيان، 1997-2024م، ج 13، ص 257)، (ناظر الجيش، 1428هـ، ج 7، ص 3546).

وقول النابغة الذبياني [البسيط]:

يَا دَارَ مِيَّةٍ بِالْعَلْيَاءِ فَالْسِّنْدِ \*\* أَفَوْتُ وَطَالَ عَلَيْهَا سَالِفُ الْأَبَدِ

والمعنى: يا دار مية التي بالعلياء.

(الذبياني، 2005م، ص 32)، (سيبويه، 1988م، ج 2، ص 320)، (أبو حيان، 1997-2024م، ج 13، ص 257)، (ناظر الجيش، 1428هـ، ج 7، ص 3546).

وقول امرئ القيس [الطويل]:

تَرَى الْفَأْرَ فِي مُسْتَعْكِدِ الْمَاءِ لَاحِبًا \*\* عَلَى جَدَدِ الصَّخْرَاءِ، مِنْ شَدِّ مُلْهَبِ

و(مُسْتَعْكِدِ الْمَاءِ) في الديوان (مُسْتَنْقَعُ الْقَاعِ)، والمعنى: ترى الفأر الذي في مستنقع القاع لاحبا.

(امرؤ القيس، 2004م، ص 77)، (أبو حيان، 1997-2024م، ج 13، ص 257)، (ناظر الجيش، 1428هـ، ج 7، ص 3546)، (الشاطبي، 2007م، ج 1، ص 502).

أما الجمهور من البصريين فجزوا أن تكون المناديات في الأبيات سالفة الذكر من قبيل النكرة غير المقبل عليها؛ وردوا على المازني بأنه يمكن أن يكون المراد من نداء الشاعر دارًا مبهمًا غير معلومة من ديار حُرُوى؛ لوجود بيت محبوبته في هذا الموضع؛ ولهذا اعتبرت كل دار به تهيج عبرته، ويتفطر فؤاده إذا رأى ذاك الموضع.

وأما (يا تيسًا)، و(يا نخلة) فقد كنى الشاعر عن بعل محبوبته بتيسٍ مبهم غير معلوم، وعن محبوبته بنخلةٍ مبهمٍ، وهي من قبيل النكرات المبهمه على المخاطب؛ فهو لا علم له بمحبوبته، وأي دار دارها، ولا من زوج ليلي، وهذا هو عين حقيقة النكرة؛ وهو كونها مجهولة عند المخاطب وإن كانت معلومة عند المخاطب. (أبو حيان، 1997-2024م، ج 13، ص 257)، (ناظر الجيش، 1428هـ، ج 7، ص 3546).

وتساءل أبو حيان في كيفية إجازة النصب والتنوين في قول الصلتان العبدي [الطويل]:

فَيَا شَاعِرًا لَا شَاعِرَ الْيَوْمَ مِثْلُهُ \*\* جَرِيرٌ، وَلَكِنْ فِي كُلِّبٍ تَوَاضَعُ

بأن الشاعر يعني جريزاً؟ فالجواب عنده أن (أيا) للتنبيه، و(شاعراً) منصوبٌ بإضمار فعل، والتقدير: الزموا شاعراً هذه صفته. ورد البصريون على الكوفيين بوجود نصب النكرة غير المقبل عليها لطوله بالصفة ليس بصحيح؛ لأنه لو كان واجب النصب لوجب في: يا زيد الطويل، فلا يقال: يجب النصب لطوله بالصفة حتى تكون الصفة لازمة للموصوف، ف (الطويل) لا يكون لازماً ل (زيد) لوجوب الرفع في نحو قولنا: يا أيها الرجل، على اعتباره وصف لازم له، ومع هذا يُني (أيّاً) على الضم، ولم يجز نصبه، فثبت أن الموجب للنصب هو التنكير، فيجوز نصب النكرة غير المقبل عليها، وإن كانت غير موصوفة وليست صفة في الأصل، وهذا الذي قاله البصريون يقبله القياس حسب رأيهم، على الرغم من عدم ورود السماع به. (العبدى، 2007، ص68)، (أبو حيان، 1997-2024م، ج13، ص258).

كما أن البصريين وابن عصفور ردّوا على ابن الطراوة بأنه لا وجود لسماع ولم يحفظ من كلام العرب بأنه قد وُصف دار وتيس بالمعرفة، ولو كان ما قاله ابن الطراوة لجاء في كلامهم: أداراً التي بجزوى، وبأ نخله التي من ذات عرق، كما أنه لا يمكن أن يُتصور أنه عينه هجت عبرة لدار لا يعرفها أو غير معلومة عنده، ولا لمعذب ليلي لمن يجله ولا يعرفه، ولا حجة له أيضاً فيما ذهب إليه من أن داراً وتيساً معرفتين؛ لأن الاسم لا يكون معرفة إلا إذا قدر المخاطب أن المخاطب قد ساواه في العلم به، أما في حال تقدير المخاطب أن المخاطب يجله، فإنه يكون نكرةً، ولا يكون معرفة بأي حال من الأحوال، وسواء في ذلك جهل المخاطب به أو علمه؛ لأنه لو قلت: أذنب إليّ رجلٌ من أصحابي فصّحت عنه، كان (رجل) نكرة؛ لإبهامه عند المخاطب، وعدم معرفته له، على الرغم من أنه معلوم ومعروف لديك، ف (دار)، و(تيس)، و(نخله) مجهولة عند المخاطب لا يعرفها؛ لأنه لم يُقبل بندائه على المنادى فيتعيّن به، على الرغم من كونه معلوماً عند المنادى. (أبو حيان، 1997-2024م، ج13، ص258)، (ناظر الجيش، 1428هـ، ج7، ص3546).

وقد بيّن أبو حيان أن قولهم: (ماذا صنعت؟) بنفسها هي الموصولة عند جميع النحويين إذا لم تجعل (ما) و(ذا) اسماً واحداً، وأن (العلياء) في قول الشاعر: (يا دار مئة بالعلياء) حالٌّ عند مَنْ يميز مجيء الحال من المنادى، ومتعلق بقوله: (أفوت وطال عليّ سالف الأبد) عند مَنْ لا يميز مجيء الحال من المنادى، وأن (مُسْتَعكِد الماء) في قول الشاعر: (ترى الفأر في مُسْتَعكِد الماء لاجباً حالٌّ من الفاعل في (ترى)، و(لاجباً) حالٌّ من (الفأر)، والتقدير: تراه وأنت مُسْتَعكِد الماء. (أبو حيان، 1997-2024م، ج13، ص258).

#### الخاتمة:

- توصل الباحثان من خلال بحثهما الموسوم بـ (الإكمال في جواز نصب ما وصف من المنادى المفرد المعرف بالقصد والإقبال)، وبعد مطالعتهما لبعض مصنفات كتب المتقدمين من علماء النحو، ودراسة الموضوع دراسة وصفية تحليلية إلى النقاط الآتية:
1. أن النكرة المقبل عليها بنيت لصيرورتها كبعض الصوت لما اختلط المنادى بالصوت وصاراً كالشيء الواحد، وصار مع النداء لتحريك المنادى والأصوات مبنية؛ ولهذا اكتسبت حكمها، أما النكرة غير المقبل عليها فلم تبين لعدم اختلاطها بالصوت؛ لأنها لم يُقبل عليها بالنداء.
  2. أن النكرة المقصودة تعرف عند النداء بسبب الإقبال والقصد والنية، أو (أل) المحذوفة؛ لأن المتكلم يقصد المخاطب مباشرة، ولأن المنادى في الأصل معرّف بـ (أل) المحذوفة عند النداء.

3. أن القصد والإقبال لا يغيران في القواعد الثابتة التي وضعها النحاة لأسلوب النداء، إلا ما تقتضيه الضرورة.
4. أن الشواهد التي تنازع فيها بعض النحاة في مسألة جواز نصب ما وصف من المنادى المفرد المعرف بالقصد والإقبال إنما ناتج عن فهم سياق ومقام كلٍّ منها، فكل طرف فهمها حسب ما رآه هو، وهذا باب ماتع رائع للغة العربية وميزتها عن باقي اللغات، شرط ألا يتعارض مع القواعد الثابتة في النحو العربي، مع أن التمسك بالمعنى الظاهر أولى من التأويل حسب ما يراه الباحثان، هذا والله أعلم بالصواب، وهو ولي التوفيق والسداد، ونور الهدى والرشاد.

### المصادر والمراجع

#### • مصحف المدينة برواية حفص عن عاصم.

- الأبيدي، أحمد بن محمد بن محمد، (2001)، **الحدود النحوية**، تح: نجاة حسن عبد الله نولي، الجامعة الإسلامية بالمدينة المنورة-المملكة العربية السعودية، ط: 112.
- الأحوص، عبد الله بن محمد بن عبد الله، (1990)، **شعر الأحوص الأنصاري**، جمعه وحققه: عادل سليمان جمال، قدّم له: شوقي ضيف، مكتبة الخانجي، القاهرة-مصر، حلب-سوريا، ط: 2.
- الأزهري، خالد بن عبد الله بن أبي بكر، (2000)، **التصريح بمضمون التوضيح**، تح: بلا، دار الكتب العلمية، بيروت-لبنان، ط: 1.
- أبو زيد، سعيد بن أوس بن ثابت، (1981)، **النوادر في اللغة**، تحقيق ودراسة: محمد عبد القادر أحمد، دار الشروق، القاهرة-مصر، ط: 1.
- امرؤ القيس، امرؤ القيس بن حجر بن الحارث، (2004)، **ديوان امرؤ القيس**، اعتنى به وشرحه: عبد الرحمن المصطاوي، دار المعرفة، بيروت-لبنان، ط: 2.
- الأنباري، عبد الرحمن بن أبي الوفاء محمد بن عبيد الله أبو البركات، (2003)، **الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين البصريين والكوفيين**، وباحثيته: (الانتصاف من الإنصاف) ل محمد محيي الدين عبد الحميد، المكتبة العصرية، بيروت-لبنان، ط: 1.
- البغدادي، عبد القادر بن عمر، (1978)، **شرح أبيات مغني اللبيب**، تح: عبد العزيز رباح، وأحمد يوسف دقاق، دار المأمون للتراث، بيروت-لبنان، ط: 1.
- جرير، جرير بن عطية التميمي، (1986)، **ديوان جرير**، تح: بلا، دار بيروت، بيروت-لبنان، ط: 1.
- ابن جني، عثمان بن جني الموصلي أبو الفتح، (1962)، **التمام في تفسير أشعار هذيل**، تح: أحمد ناجي القيسي، وخديجة عبد الرازق الحديثي، وأحمد مطلوب، مراجعة: مصطفى جواد، مطبعة العاني، بغداد-العراق، ط: 1.
- الجوهري، إسماعيل بن حماد أبو نصر، (1987)، **الصحاح تاج اللغة وصحاح العربية**، تح: أحمد عبد الغفور عطار، دار العلم للملايين، بيروت-لبنان، ط: 4.

- **الحُمَيْر، توبة بن الحُمَيْر**، (1998)، **ديوان توبة بن الحُمَيْر**، عني بتحقيقه وشرحه: خليل إبراهيم العطية، دار صادر، بيروت-لبنان، ط: 1.
- **أبو حيان، محمد بن يوسف بن علي أثير الدين**، (1998)، **ارتشاف الضرب من لسان العرب**، تحقيق وشرح ودراسة: رجب عثمان محمد، مراجعة: رمضان عبد التواب، مكتبة الخانجي، القاهرة-مصر، ط: 1.
- **أبو حيان، محمد بن يوسف بن علي أثير الدين**، (2000)، **البحر المحيط في التفسير**، عناية: صدقي محمد جميل العطار (ج 1 و 10) - زهير جعيد (ج 2 إلى 7) - عرفان العشا حَسُونَة (ج 8 إلى 10)، دار الفكر، بيروت-لبنان، ط: بلا.
- **أبو حيان، محمد بن يوسف بن علي أثير الدين**، (1997-2024)، **التذيل والتكميل في شرح كتاب التسهيل**، تح: حسن هندراوي، دار القلم بدمشق (الأجزاء 1-5)، دار كنوز إشبيلية بالرياض (الأجزاء 6-22)، ط: 1.
- **ابن خالويه، الحسين بن أحمد أبو عبدالله**، (1992)، **إعراب القراءات السبع وعللها**، حققه وقدم له: عبد الرحمن العثيمين، مكتبة الخانجي، القاهرة-مصر، ط: 1.
- **الخليل، الخليل بن أحمد بن عمرو أبو عبد الرحمن**، (1985)، **الجمال في النحو**، تح: فخر الدين قباوة، مؤسسة الرسالة، بيروت-لبنان، ط: 1.
- **الداني، عثمان بن سعيد بن عثمان أبو عمرو**، (2007)، **جامع البيان في القراءات السبع**، تح: بلا، جامعة الشارقة - الإمارات، ط: 1.
- **الذبياني، زياد بن معاوية بن ضباب أبو أمامة**، (2005)، **ديوان النابغة الذبياني**، اعتنى به وشرحه: حمدو طمّاس، دار المعرفة، بيروت-لبنان، ط: 2.
- **ذو الرمة، غيلان بن عقبة بن مخمس**، (1995)، **ديوان ذي الرمة**، قدم له وشرحه: أحمد حسن بسج، دار الكتب العلمية، بيروت-لبنان، ط: 1.
- **ابن السراج، محمد بن سهل أبوبكر**، (دون) **تاريخ الأصول في النحو**، تح: عبد الحسين الفتلي، مؤسسة الرسالة، بيروت-لبنان، ط: بلا.
- **سيبويه، عمرو بن عثمان بن قنبر أبو بشر**، (1998)، **الكتاب**، تح: عبد السلام محمد هارون، مكتبة الخانجي، القاهرة-مصر، ط: 3.
- **السيرافي، الحسن بن عبدالله بن المرزبان أبو سعيد**، (2008)، **شرح كتاب سيبويه**، تح: أحمد حسن مهدي، علي سيد علي، دار الكتب العلمية، بيروت-لبنان، ط: 1.
- **السيوطي، عبد الرحمن بن أبي بكر جلال الدين**، (2005)، **الجامع الكبير**، تح: مختار إبراهيم الهائج، وعبد الحميد محمد ندا، وحسن عيسى عبد الظاهر، الأزهر الشريف، القاهرة-مصر، ط: بلا.
- **السيوطي، عبد الرحمن بن أبي بكر جلال الدين**، (دون) **تاريخ مع الهوامع في شرح جمع الجوامع**، تح: عبد الحميد هندراوي، المكتبة التوفيقية، القاهرة-مصر، ط: بلا.

- الشاطبي، إبراهيم بن موسى بن محمد أبو إسحاق، (2007)، المقاصد الشافية في شرح الخلاصة الكافية، تح: عبد الرحمن بن سليمان العثيمين وآخرين، معهد البحوث العلمية وإحياء التراث الإسلامي بجامعة أم القرى، مكة المكرمة-المملكة العربية السعودية، ط: 1.
- الشنتمري، يوسف بن سليمان بن عيسى أبو الحجاج، (2005)، النكت في تفسير كتاب سبويه، قرأه وضبط نصه: يحيى مراد، دار الكتب العلمية، بيروت-لبنان، ط: 1.
- الضبي، المفضل الضبي أبو العباس، (1930)، ديوان المفضليات، شرح أبي محمد القاسم بن محمد الأنباري، عني بطبعه ومقابلة نسخته، وتذييله بجواشٍ وروايات عدة: كارلوس يعقوب لايل، مطبعة اليسوعيين، بيروت-لبنان، ط: بلا.
- الطرماح، الطرماح بن عدي الطائي، (1994)، ديوان الطرماح، عني بتحقيقه: عزة حسن، دار الشرق العربي، بيروت-لبنان، حلب-سوريا، ط: 2.
- العبدى، الصلتان العبدى، (2007)، ديوان الصلتان العبدى، جمع وتحقيق ودراسة: شريف علاونة، دائرة المكتبات والوثائق الوطنية، عمان-الأردن، ط: 1.
- ابن عصفور، علي بن مؤمن بن محمد بن علي أبو الحسن، (1971)، شرح جمل الزجاجي، تح: صاحب أبوجناح، القاهرة-مصر، ط: 1.
- ابن عقيل، عبد الله بن عبد الرحمن بن عبد الله أبو محمد، (1405)، المساعد على تسهيل الفوائد، تح: محمد كامل بركات، دار الفكر، دمشق-سوريا، دار المدني، جدة-المملكة العربية السعودية، ط: 1.
- العكبري، عبد الله بن الحسين العكبري أبو البقاء، (1976)، التبيان في إعراب القرآن، تح: علي محمد البجاوي، مطبعة مصطفى البابي الحلبي، القاهرة-مصر، ط: 1.
- الفارسي، الحسن بن أحمد بن عبد الغفار أبو علي، (1996)، الإيضاح، تح: كاظم بحر المرجان، عالم الكتب، بيروت-لبنان، ط: 2.
- ابن مالك، محمد بن عبد الله بن مالك أبو عبد الله، (2018)، ألفية ابن مالك، تح: عبد المحسن بن محمد القاسم، فهرسة مكتبة الملك فهد الوطنية، الرياض-المملكة العربية السعودية، ط: 1.
- ابن مالك، محمد بن عبد الله بن مالك أبو عبد الله، (1990)، شرح تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد، تح: عبد الرحمن السيد، ومحمد بدوي المختون، (هجر للطباعة والنشر، القاهرة-مصر، ط: 1.
- المبرد، محمد بن يزيد بن عبد الأكبر أبو العباس، (دون) تاريخ، المقتضب، تح: محمد عبد الخالق عزيمة، عالم الكتب، بيروت-لبنان، ط: بلا.
- ابن مجاهد، أحمد بن موسى بن العباس أبو بكر، (1400)، السبعة في القراءات، تح: شوقي ضيف، دار المعارف، القاهرة-مصر، ط: 2.

- ابن المعذل، عبدالصمد بن المعذل، (1970)، شعر عبدالصمد بن المعذل، حققه وقدم له: زهير غازي زاهد، مكتبة النعمان، النجف-العراق، حلب-سوريا، ط: بلا.
- ابن المفرغ، يزيد بن المفرغ، (1983)، ديوان يزيد بن المفرغ الحميري، جمعه وحققه: عبد القدوس أبو صالح، مؤسسة الرسالة، بيروت-لبنان، ط: 2.
- مكّي، مكّي بن أبي طالب أبو محمد، (1405)، مشكل إعراب القرآن، تح: حاتم صالح الضامن، مؤسسة الرسالة، بيروت-لبنان، ط: 2.
- ناظر الجيش، محمد بن يوسف بن أحمد، (1428)، تمهيد القواعد بشرح تسهيل الفوائد، دراسة وتحقيق: علي محمد فاخر وآخرون، (دار السلام للطباعة، القاهرة-جمهورية مصر العربية، ط: 1.
- ابن النازم، محمد بن محمد بن عبد الله أبو عبد الله، (2000)، شرح ابن النازم على ألفية ابن مالك، تح: محمد باسل عيون السود، دار الكتب العلمية، بيروت-لبنان، ط: 1.
- النحاس، أحمد بن محمد بن إسماعيل أبو جعفر، (1421)، إعراب القرآن، وضع حواشيه وعلق عليه: عبد المنعم خليل إبراهيم، دار الكتب العلمية، بيروت-لبنان، ط: 1.
- ابن هشام، عبد الله بن يوسف بن أحمد أبو محمد، (1985)، مغني اللبيب عن كتب الأعاريب، تح: مازن المبارك، ومحمد علي حمد الله، دار الفكر، دمشق-سوريا، ط: 6.
- ابن يعيش، يعيش بن علي بن يعيش أبو البقاء، (2001)، شرح المفصل، قدم له: إميل بديع يعقوب، دار الكتب العلمية، بيروت-لبنان، ط: 1.